

الربا في ضوء القرآن الكريم

دكتور

سالم عبد الخالق عبد الحميد السكري

مدرس التفسير وعلوم القرآن

بكلية أصول الدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فهذا بحث عن موضوع : الربا في القرآن الكريم ، حاولت فيه ،
بعون الله وتوفيقه - إلقاء الضوء على تلك الآيات القرآنية التي تتحدث عن
الربا ، وبيان أنواعه وحكم كل نوع ، والمراحل التي مر بها تحريمها ، كما
تناولت بالشرح والدراسة تلك الآيات على حسب ترتيبها في النزول ،
وبيّنت أن الشرائع السماوية السابقة سواء في تحريم الربا ، وأن ما يوجد
في بعض الكتب السماوية من تحريم على بعض الطوائف دون بعض إنما
هو أثر من آثار التحرير والتبدل في هذه الكتب ، ثم عرضت لوسائل
معالجة الربا والقضاء عليه وقد تناولت الحديث عن هذا كله على النحو
التالي :

- ١- تعريف الربا لغة وشرعياً .
- ٢- أنواع الربا وحكم كل نوع .
- ٣- المراحل التي مر بها تحريم الربا .
- ٤- تفسير آيات الربا على حسب ترتيبها في النزول .
- ٥- الربا في الشرائع السماوية السابقة .
- ٦- وسائل معالجة الربا والقضاء عليه .
- ٧- الخاتمة : وقد ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

وبعد : فهذا البحث المتواضع ما هو إلا مساهمة مني في خدمة
القرآن الكريم ، فإن كنت قد أصبت فمن الله تعالى ، وهو حسبي ونعم
الوكيل ، وإن كانت الأخرى فمني ومن الشيطان ، وحسبى أنني أجهدت ،
والخير قصدت ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أثنيب ، وأخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين .

أولاً : تعريف الربا لغة وشرعًا

الربا في اللغة : معناه : الزيادة: ربا الشيء يربو: إذا زاد، ومنه قوله تعالى "اهتَّتْ وَرَبَّتْ" ^(١) أى : زادت ، وأربى الرجل عامل بالربا أو دخل فيه، وأربى على الخمسين: زاد عليها ، والريبة - بالضم والتخفيف - اسم من الربا ^(٢).

وقد كتب فى خط المصاحف بالواو على لغة من يفهم ، كما كتبت الصلاة والزكاة وزيدت الألف بعدها تشبيها بواو الجمع ، وقال الفراء: إنما كتبوا بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم (الربو) فلعلهم الخط على صورة لغتهم . قال: وكذا قرأ أبو سماعيل العدوى بالواو ، وقرأ حمزه والكسائى بالإملاء بسبب كسرة الراء ، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحه الباء . قال: ويجوز كتبه بالألف والواو والياء ^(٣) .

والربا في الشرع : هو فضل خال عن عوض شرط لأحد العاقدين ^(٤).

شرح التعريف بإيجاز :

فضل : أى مطلق زيادة ، وهو كالجنس فى التعريف يشمل المعرف وغيره.

(١) جزء من الآية (٣٩) سورة فصلت

(٢) المصباح المنير للعلامة الفيومى ج ١ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، القاموس المحيط للقىروز أبادى ج ٤ ص ٣٣٢ ، المفردات فى غريب القرآن للراذب الأصفهانى ص ١٨٧ ، معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا ج ٢ ص ٥٤١.

(٣) الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٢٤٤ ، روح المعانى للألوسي ج ٣ ص ٤٨.

(٤) التعريفات للرجانى ص ٤٨ ، الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف الكويتية ج ٢ ، ص ٥٠.

حال عن عوض : صفة لفضل ، أى فضل لم يكن فى مقابل عوض، وهذا قيد أول خرج به بيع جنس من الأموال الربوية بغير جنسه سواء كان حالاً أو مؤجلاً إذا اختلفت علة الربا في الب الدين كبيع صاع من قمح بدرهمين مثلاً .

شرط : هذا قيد ثان خرج به ما إذا كان الفضل غير مشروط .
لأحد العاقدين: قيد ثالث خرج به ما إذا كان الفضل مشروطاً لغير العاقدين
فليس بربا ^(١)

ثانياً : أنواع الربا وحكم كل نوع

قسم العلماء الربا إلى قسمين: ^(٢)

أحدهما : ربا النسبة : وهو الذى كان معروفاً بين العرب في الجاهلية، وهو أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدراً معيناً ، فإذا حل الأجل طلوب المدين برأس المال كاملاً، فإن تعذر الأداء زادوا في الحق والأجل .

والثانى : ربا الفضل : وهو بيع الشيء بمثله متضايلاً كأن يباع من الحنطة بمنوين منها ، أو درهم بدرهمين ، أو دينار بدينارين ، أو رطل من العسل بربطلين .

أما النوع الأول وهو (ربا النسبة) فقد ثبت تحريمته بالقرآن الكريم، وأما النوع الثانى وهو (ربا الفضل) فقد ثبت تحريمته بالسنة الصحيحة، فقد روى عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ،

(١) بحوث في فقه المعاملات للأستاذ الدكتور / على أحمد مرعي وآخرين ص ٩ ، ٨

(٢) التفسير الكبير الرازى ج ٧ ص ٩١ ، تفسير آيات الأحكام للشيخ السايس ج ١ ص ١٦٢ ، كتاب الفقه على المذاهب الأربع لعبد الرحمن الجزيري ج ٢ ص ٢٤٥

سواء بسواء، يدأ بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان
يدأ بيد" (١)

وفي رواية أخرى : فمن زاد أو استزad فقد أربى الآخذ والمعطى
فيه سواء (٢) ، إلى غير ذلك من الأحاديث التي أشتهرت روایتها حتى
 أصبحت مسلمة عند الجميع .

وقد روى عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانوا يحرمان ربا
النسيئة، ويجوزان ربا الفضل اعتماداً على ما روى عن أسامة بن زيد -
رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال "إنما الربا في
النسيئة" ، ولم يكن هذا عن سماع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، أو
عن شيء وجداه في كتاب الله عز وجل وإنما كان عن اجتهاد منهما في
فهم حديث أسامة ، ففي الصحيح عن أبي صالح قال : سمعت أبي سعيد
الحدري يقول : الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم مثلًا بمثل من أراده أو
زاد فقد أربى ، فقلت له : إن ابن عباس يقول غير هذا ، فقال : لقد لقيت
ابن عباس قلت : أرأيت هذا الذي تقول ، شيء سمعته من رسول الله -
صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله عزوجل ، فقال لم أسمعه من
رسول الله ، ولم أجده في كتاب الله تعالى ، ولكن حدثي أسامة ابن زيد أن
النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الربا في النسيئة " وفي رواية " إلا
إنما الربا في النسيئة" (٣) .

ثم لما تواتر الخبر عندهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم -
بحريم الأصناف الستة نسيئة أو متراضيلين عند اتحاد الجنس رجعاً عن
قولهما.

وقد ثبت رجوعهما ذلك في الصحيح ، فعن أبي نضرة قال: سألت
ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً ، فإني لقاعد عند أبي
سعيد الحدري فسألته عن الصرف ، فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك

(١) مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٤ كتاب المساقاة والمزارعة - باب الربا .
(٢) المصدر السابق والصفحة .

(٣) المصدر السابق ج ١١ ص ٢٥ ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٤ ص
٤٦ كتاب البيوع ، باب : بيع الدينار بالدينار نساء .

لقولهما ، فقال : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب ، وكان تمر النبي صلى
الله عليه وسلم - هذا اللون ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم : أنى لك
هذا؟ ، قال : أطلقتك بصاعين فاشترىت به هذا الصاع ، فإن سعر هذا في
السوق كذا ، وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :
أربىت ، إذا أردت ذلك فبع تمرك بسلعة ثم اشتري بسلعتك أى تمر شئت قال
أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا أم الفضة بالفضة ، فأتيت ابن
عمر فنهاني ، ولم آت ابن عباس ، قال : فحدثني أبو الصهباء أنه سأله
ابن عباس عنه بمكة فكرهه (١) .

وقال جابر بن زيد : رجع ابن عباس عن قوله في الصرف ،
وقوله في المتعة ، يعني بالأول بيع الشيء بجنسه متضايلاً ، وبالثانى
تجوزه نكاح المتعة .

وأما حديث أسامة بن زيد " الربا في النسيئة " فقد قال قائلون :
 بأنه منسوخ بهذه الأحاديث ، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره
وهذا يدل على نسخه .

وتاؤله آخرون تأويلاً :

أحدها : أنه محمول على غير الربويات ، وهو كبيع الدين بالدين مؤجلاً.
الثاني : أنه محمول على الأجناس المختلفة ، فإنه لا ربا فيها من حيث
التفاضل ، بل يجوز تفاضلها يداً بيد .

الثالث : أنه (مجمل) وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الحدري
وغيرهما (مبيّن) فوجوب العمل بالمبين ، وتتنزيل المجمل عليه ، وهذا
جواب الشافعى - رحمه الله .

وقيل : إن المراد حصر الكمال ، أى : إنما الربا الكامل في النسيئة (٢) .

(١) مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٤ .

(٢) مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٥ ، أحكام القرآن للحساص ، ج ٢ ص
١٨٣ ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٤٧ .

هذا وقد قسم الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية الربا تقسيماً آخر، فقال في كتابه أعلام الموقعين: الربا نوعان: جلي، وخفى، فالجلب حرم لما فيه من الضرر العظيم، والخفى حرم لأن ذريعة إلى الجلي، فتحريم الأول قصداً، وتحريم الثاني وسيلة.

فاما الجلي: فربا النسبة: وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، مثل أن يؤخر دينه ويزيده في المال، وكلما أخره زاد في المال، حتى تصير المائة عنده آلافاً مؤلفة، وفي الغالب لا يفعل ذلك إلا معدم محتاج، فإذا رأى أن المستحق يؤخر مطالبه ويسبر عليه بزيادة بيتها له تكفل بذلك ليفتدى من أسر المطالبة والحبس، ويدافع من وقت إلى وقت، فيشتد ضرره، وتعظم مصيبة، ويعلوه الدين حتى يستغرق جميع موجوده، فيربو المال على المحتاج من غير نفع يحصل له، ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لأخيه، فيأكل مال أخيه بالباطل، ويحصل أخوه على غاية الضرر فمن رحمة الرحمن وحكمته وإحسانه على خلقه أن حرم الربا، ولعن أكله ومؤكله وكاتبته وشاهديه، وأذن من لم يدعه بحربه وحرب رسوله، ولم يجيء مثل هذا الوعيد في كبيرة غيره، ولهذا كان من أكبر الكبائر.

وأما ربا الفضل: فتحريمه من باب سد الذرائع، كما صرحت به في حديث أبي سعيد الخدري عن النبي - صلى الله عليه وسلم: لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين، فإنني أخاف عليكم الرماء والرماء هو الربا، فمنعهم من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسبة، وذلك أنهم إذا باعوا درهماً بدرهمين، ولا يفعل هذا إلا للتفاوت الذي بين النوعين - إما في الجودة، إما في السكة وبما في التقل والخلفة وغير ذلك - تدرجوا بالربح المعجل فيها إلى الربح المؤخر. وهو عين ربا النسبة وهذه ذريعة قريبة جداً، س حكمة الشارع أن سد عليهم هذه الذريعة، ومنعهم من بيع درهم بدرهمين نقداً ونسبة ^(١) أ.هـ

سؤال وجواب

- هل تحريم الربا بنوعيه مقصور على الأصناف الستة أم لا؟

أتفق العلماء على تحريم الربا بنوعيه في الأصناف الستة التي ذكرت في حديث عبادة بن الصامت وغيره وهي: الذهب والفضة، والبر والشعير، والتمر والملح.

ثم اختلفوا فيما عدا ذلك:

قال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفي القياس. وقال جميع العلماء سواهم: لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ملفي معناها وهو ما يشار إليها في العلة.

وأختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة:

١ - قال الشافعى: العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الاثمان فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة.

قال: والعلة في الأربعه الباقية كونها مطعومة فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم.

٢ - وأما مالك فقال: في الذهب والفضة كقول الشافعى، وقال في الأربعه: العلة فيها كونها تدخل اللقوت وتصلح له فعداه إلى الزبيب لأنه كالتمر والى القطنية لأنها في معنى البر والشعير.

٣ - وأما أبو حنيفة فقال: في الذهب والفضة الوزن وفي الأربعه الكيل، فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرها، والى كل مكيل كالجص والأشنان وغيرها.

٤ - وقال سعيد بن المسيب وأحمد الشافعى في القديم: العلة في الأربعه كونها مطعومة موزونة، أو مكيلة بشرط الأمراء، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوه مما لا يکال ولا يوزن.

وأجمع العلماء على جواز بيع الربوى بربوى لا يشاركه في العلة متقاضلاً ومؤجلاً، وذلك كبيع الذهب بالحنطة وببيع الفضة بالشعير وغيرها

من المكيل . وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربو بجنسه وأحدهما مؤجل ، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بجنسه حالا كالذهب بالذهب ، وعلى أنه لا يجوز الفرق قبل التفاضل إذا باعه بجنسه أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة كالذهب بالفضة ، والخنطة بالشعيير ، وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان يدا ييد كصاع حنطة بصاعي شعير (١) أ.هـ

سبب تحريم الربا

ذكر العلماء في سبب تحريم الربا وجوها كثيرة:

أحدها: أن الربا يقتضي أخذ مال الإنسان من غير عوض، لأن من بيع الدرهم بالدرهمين نقدا أو نسية ، فيحصل له زيادة درهم من غير عوض، ومال الإنسان متعلق حاجته ، ولو حرمة عظيمة ، فحرمة المال حرمة الدم سواء ، كما قال الرسول - صلى الله عليه وسلم: كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه (٢).

ولا وجه للتمسك بما يقال : إن رأس المال لو بقى في يد صاحبه لاستفاد منه ربحا بسبب التجارة فيه ، فلما تركه في يد المدين لم يكن هناك بأس في أن يدفع إلى رب المال مالا زائدا عوضا من انتفاعه بماله، لأنه يمكن دفعه بأن الذى يذكرونوه أمر موهم قد يحصل وقد لا يحصل ، والمال الزائد ملك للغير على وجه اليقين ، فتفويت المتنفق لأمر موهم إضرار بالضعيف وهو لا يجوز .

وثانيها : أن الربا يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب الصحيحة كأنواع الحرف والصناعات ، لأن رب المال إذا تمكن بعقد الربا من إنماء ماله ، خف عليه الكسب ، وسهلت لديه أسباب العيش ، فيألف الكسل ويفقد العمل ، وذلك يفضي إلى إنقطاع منافع الخلق .

(١) مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٩ ، نيل الأوطار للشووكاني ج ٥ ص ٢٢٠ ، اعلام الموقعين ج ٢ ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، تفسير آيات الأحكام للسايس ج ١ ص ١٦٣ ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ، أنظر : مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ١٢١ كتاب البر والصلة والأدب ، باب : تحريم ظلم المسلم وخلله واحتقاره ، عن أبي هريرة ... رضي الله عنه .

وثالثها : أنه يفضي إلى انقطاع المعروف والإحسان بين الناس من القرض الحسن ، ويمكن الغنى منأخذ مال الفقر الضعيف بلا مقابل، وذلك غير جائز برحمة الرحيم.

ورابعها : أن حرمة الربا قد ثبتت بالنص - كما سيأتي قريبا إن شاء الله - ولا يجب أن يكون حكم جميع التكاليف معلومة للخلق، فوجوب القطع بحرمة عقد الربا ، وإن كانوا لا نعلم الوجه فيه (١) أ.هـ.

ثالثا : المراحل التي مر بها تحريم الربا

لقد مر تحريم الربا في القرآن الكريم بأربعة مراحل شأنه في ذلك شأن تحريم الخمر ، وذلك جريا على سنة التدرج في تنوير الأحكام الشرعية.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز - رحمه الله: إن سنة القرآن في معالجته للأمراض التي تأصلت " في الشعوب وتوارثتها الأجيال" خلفا عن سلف ، إلا يأخذ بالعنف والمجاجأ ، بل يتلطف في السير بها إلى الصلاح على مراحل حتى يصل إلى الغاية المرجوة فكان يعرف ما كان منه في شأن الخمر وأنه لم يبطله بجرة قلم ، بل لم يحرمه تحريما كليا إلا في المرحلة الرابعة من الوحي، أما المرحلة الأولى التي نزلت في مكة فإنها رسمت الوجهة التي سيسير فيها التشريع ، وأما المراحل الثلاث التي نزلت بالمدينة فكانت أشبه بسلم أولى درجاته بيان مجرد لآثار الخمر، وأن إثمه أكبر من نفعه ، والدرجة الثانية تحريم جزئي له ، والثالثة تحريمها التحريم الكلى القاطع .

وقد سلك القرآن الكريم هذا المسلك الذى سلكه فى شأن الخمر فى مسألة الربا ، لا فى عدد مراحله فحسب بل حتى فى أماكن نزول الوحي وفى الطابع الذى تتسم به كل مرحلة منها .

(١) التفسير الكبير ج ٧ ص ٩٣ ، ٩٤ ، تفسير المراغي ج ٣ ص ٥٧ ، ٥٨ ، تفسير آيات الأحكام للسايس ج ١ ص ١٦٣ .

نعم فقد تناول القرآن حديث الربا في أربعة مواضع أيضاً، وكان أول موضع منها وحجا مكياً، والثلاثة الباقية مدنية، وكان كل واحد من هذه التشريعات الأربع متشابهاً تمام الشابهة لمقابلته في حديث الخمر.

الموضع الأول: وفيه يقول تعالى - في سورة الروم المكية: (وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِرِبَوْنَى فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُّوْنَى عَنْ اللَّهِ وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةً تَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأَوْلَئِكَ هُمُ الظَّاغِنُونَ) (١).

هذه موعظة سلبية: أن الربا لا ثواب له عند الله، نعم، ولكنه لم يقل إن الله ادخر لأكله عقاباً، وهذا بالضبط نظير صنيعه في آية الخمر المكية، وهي قوله تعالى - في سورة النحل: (وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخْرِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَهُ لِقَوْمٍ يَعْقُلُونَ) (٢). حيث أوما برفق إلى أن ما يتخذ سكراً (٣) ليس من الرزق الحسن دون أن يقول: إنه رجس واجب الاجتناب، ومع ذلك فإن هذا التفريق في الأسلوب كان كافياً وحده في إيقاظ النفوس الحية، وتبيهها إلى الجهة التي سبق عليها اختيار المشرع الحكيم.

الموضع الثاني: وفيه يقول تعالى في سورة النساء المدنية: (فَبِظَلَمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حِرْمَانًا عَلَيْهِمْ طَيَّبَاتٌ أَحْلَتْ لَهُمْ وِبَصَدِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذَهُمُ الرَّبَا وَقَدْ نَهَا عَنْهُ وَأَكْلَهُمُ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْنَدُهُمْ لِكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (٤). هذا درس وعبرة قصها علينا القرآن الكريم من سيرة اليهود الذين حرم عليهم الربا فأكلوه وعاقبهم الله تعالى بمعصيتهم، وواضح أن هذه العبرة لاقع موقعها إلا إذا كان من ورائها ضرب من تحريم الربا على المسلمين، ولكنه حتى الآن تحريم بالتألwieh والتعریض لا بالنص الصريح، ومهما يكن من أمر فإن هذا الأسلوب كل من شأنه أن يدع المسلمين في موقف ترقب وانتظار لنهاي وجه إليهم قصداً في هذا الشأن، نظير ما وقع بعد المرحلة الثانية في تحريم الخمر، والتي يقول فيها - سبحانه: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهَا إِنَّمَا

كبير ومنافع للناس وإنهما أكبر من نفعهما.. الآية (١). حيث استشرفت النفوس إذ ذاك إلى ورود نهى صريح فيه، وقد جاء هذا النهى بالفعل في المرحلة الثالثة.

الموضع الثالث: قوله تعالى : في سورة آل عمران : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مَضَاعِفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعْنَكُمْ تَفْلِحُونَ" (٢) وهذه الآية الكريمة جاء فيها النهي الصريح عن الربا ، ولكن لم يكن إلا نهياً جزئياً عن الربا الفاحش : الربا الذي يتزايد حتى يصير "أضعاً مضايِفَةً" ، وهذا نظير ماجاء في شأن الخمر في المرحلة الثالثة، حيث كان النهي فيه نهياً جزئياً: في أوقات الصلوات ، وذلك في قوله تعالى - في سورة النساء (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ.... الآية (٣))

الموضع الرابع : قوله تعالى - في سورة البقرة : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذِرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا فَلَا تَنْهَا بِهَا بَحْرَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تَبْتَمِمْ فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلَمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ ، وَإِنْ كَانَ ذُو عَسْرَةً فَنَظِرْهُ إِلَى مِيسِرٍ وَأَنْ تَصْدِقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، وَأَنْتُمْ يَوْمَ تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تَوْفَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُنَّ لَا يَظْلَمُونَ) (٤).

وهذه الآيات هي التي ختم بها التشريع في الربا - بل ختم بها التشريع القرآني كله على ما صرح عن ابن عباس (٥) - وفيها النهي الحاسم عن كل ما يزيد عن رأس مال الدين ، وهذا نظير ماجاء في

(١) الآية (٢١٩) سورة البقرة.

(٢) الآية (١٣٠).

(٣) الآية (٤٣).

(٤) الآيات (٢٧٨ : ٢٨١).

(٥) يشير إلى ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال: آخر آية نزلت

على النبي - صلى الله عليه وسلم - آية الربا "انظر": فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٨ ص ٥٢ كتاب التفسير ، باب: واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله: والمراد بالأخرية هنا - كما قال ابن حجر - تأخر نزول الآيات المتعلقة به من سورة البقرة .

(١) الآية (٣٩).

(٢) الآية (٦٧).

(٣) السكر - بفتح السين والكاف - الخمر المعتصر.

(٤) الأيتان (١٦١ - ١٦٠).

المرحلة الأخيرة من تحريم الخمر ، حيث حرمت الخمر تحريماً كلياً وذلك في قوله تعالى - في سورة المائدة : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْأَنْصَابَ وَالْأَزْلَامَ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعْنَكُمْ نَفْلُحُونَ)^(١). أ.هـ بتصريف

رابعاً : تفسير آيات الربا على حسب تدرجها في النزول

النص الأول : قوله تعالى : (وَمَا آتَيْتُمْ مِّنْ ذِيْنٍ هَدَوْنَاهُ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيَّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نَهَا عَنْهُ وَأَكْلَهُمُ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِكُفَّارِنَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)^(٢).

هاتان الآيتان - كما سبق أن ذكرت - قد جاء فيهما تحريم الربا بالتعريف والتلميح لا بالنص الصريح ، وفيهما يخبر - سبحانه - أنه بسبب ظلم اليهود بما ارتكبوه من الذنب العظيمة حرم عليها طيبات كان قد أحلها لهم ، وهذا التحريم - كما يقول الحافظ ابن كثير^(٣) : قد يكون قدرياً بمعنى أنه - تعالى - فيضهم لأن تأولوا في كتابهم وحرفوها وبذروا أشياء كانت حلالاً لهم فحرموها على أنفسهم تشديداً منهم على أنفسهم وتضيقاً وتطعماً ، ويحتمل أن يكون شرعاً بمعنى أنه تعالى - حرم عليهم في التوراة أشياء كانت حلالاً لهم قبل ذلك ، كما قال تعالى : (كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة الآية^(٤)).

ويقول الأستاذ سيد قطب - رحمه الله : يضيف - سبحانه - إلى ما سبق من مناكرهم هذه المنكرات الجديدة : (الظلم ، والصد الكثير عن سبيل الله ، فهم معنون فيه ودائرون عليه . وأخذهم الربا - لا عن جهل ولا عن قلة تنبئه - فقد نهوا عنه فأصرروا عليه وأكلهم أموال الناس بالباطل ، بالربا وبغيره من الوسائل .

(١) مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ٩٨ ، ٩٩ كتاب الزكاة ، باب : كل نوع من المعروف صدقة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، فتح الباري ج ٣ ص ٣٥٧ كتاب الزكاة باب : فاما من أعطى وأتقى وصدق بالحسنى ... الآيات.

(٢) الآيات (١٦٠ ، ١٦١) سورة النساء .

(٣) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٨٤ .

(٤) الآية (٩٣) سورة آل عمران .

(١) الآية (٩٠) . وانظر : الربا في نظر القانون الإسلامي ص ٧ وما بعدها ، تفسير المراغي ج ٣ ص ٥٩ ، ٦٠ ، روانع البيان في تفسير آيات الأحكام للصابوني ج ١ ص ٣٩١ : ٣٩١ .

(٢) الآية (٣٩٠) سورة الروم .

(٣) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٣٤ .

(٤) الآية (٦) سورة المدثر .

بسبب من هذه المنكرات ، وما أسلفه السياق منها ، حرمت عليهم طيبات كانت حلالا لهم . وأعد الله للكافرين منهم عذابا أليما .

وهكذا تكشف هذه الحملة عن كشف طبيعة اليهود وتاريخهم ، وفضح تعاليتهم وعدم الاستجابة للرسول وتعنتهم ، ودمغهم وجهرهم بالسوء في حق الأنبياء والصالحين: بل قتلهم والتبرج بقتلهم وتسقط بذلك وتنهاوى دسائس اليهود في الصفة المسلم وكيدهم ومكرهم وحياناتهم . وتعرف الجماعة المسلمة - ما ينبغي أن تعرفه الأمة المسلمة في كل حين - عن طبيعة اليهود وجلالهم - ووسائلهم وطراائفهم ، ومدى وقوفهم للحق في ذاته سواء جاء من غيرهم أو نبع فيهم . فهم أعداء للحق وأهله ، وللهدي وحملته . في كل أجيالهم وفي كل أزمانهم . مع أصدقائهم ومع أعدائهم .. لأن جلتهم عدو للحق في ذاته . جاسية قلوبهم ، غليظة أكبادهم لا يحنون رؤوسهم إلا للمطرقة ولا يسلمون للحق إلا وسيف القوة مصلت على رقبتهم ...

وما كان هذا التعريف بهذا الصنف من الخلق ، ليقصر على الجماعة المسلمة الأولى في المدينة ، فالقرآن هو كتاب هذه الأمة ما عاشت ، فإذا استفتحت عن أعدائها أفتاها ، وإذا استتصحته في أمرهم نصح لها وإذا استرشدت به أرشدتها . وقد أفتاها ونصح لها وأرشدتها في شأن يهود . فدانت لها رقابهم ... ثم لما اتخذته مهجورا دانت هي لليهود ، كما رأيناها تتجمع فتقبلها منهم الشرذمة الصغيرة ، وهي غافلة عن كتابها... القرآن ... شاردة عن هدية . ملقية به وراءها ظهريا؟ متبعة قول فلان وفلان وستبقى كذلك غارقة في كيد يهود وقهر يهود . حتى تُتَّوب إلى القرآن .

ولا يترك السياق الموقف مع اليهود . حتى ينصف القليل المؤمن منهم ، ويقرر حسن جرائمهم ، وهو يضمهم إلى موكب الإيمان العريق ، ويشهد لهم بالعلم والإيمان ، ويقرر أن الذي أهداهم إلى التصديق بالدين كله: ما أنزل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وما أنزل من قبله . وهو الرسوخ في العلم وهو الإيمان .^(١)

قال الفخر الرازى : أعلم أن من الناس من قال : إن الله تعالى لما شرح عظيم نعمه على المؤمنين فيما يتعلق بإرشادهم إلى الأصلاح لهم فى أمر الدين وفي أمر الجهاد ، أتبع ذلك بما يدخل فى الأمر والنهى والترغيب والترهيب فقال: "يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة" .

وقال القفال : يحتمل أن تكون هذه الآية متصلة بما قبلها من جهة أن المشركين في غزوة أحد أنفقوا على عساكرهم أموالا كثيرة جمعوها من الربا ولعل ذلك يصير داعيا لل المسلمين إلى الإقدام على الربا حتى يجمعوا المال وينفقوه على العسكر ، ويتمكنوا من الانتقام منهم ، فلا جرم نهاهم الله عن ذلك ^(١) . أ.هـ

وهذا النهي الوارد - هنا - خاص بتحريم ربا الجاهلية ويسمى ربا النسيئة ، فهو الذي كان يزيد بالتأجيل حتى يصير أضعافا مضاعفة.

قال ابن جرير : كان الرجل منهم يكون له على الرجل مال إلى أجل ، فإذا حل الأجل طلبه من صاحبه فيقول الذي عليه المال : آخر عنى دينك وأزيدك على مالك ، فيفعلون ذلك ، فذلك هو الربا أضعافا مضاعفة الذي نهاهم عنه .

وروى عن عطاء قال : كانت تقىف تدายน بنى المغيرة في الجاهلية ، فإذا حل الأجل قالوا : نزيدكم وتؤخرون " وقال ابن زيد : كان أبي - زيد بن ثابت - يقول إنما كان ربا الجاهلية في التضييف ، يكون للرجل على الرجل دين ف يأتيه إذا حل الأجل فيقول له : تقضي أو تزيدني ^(٢) .

والمراد بالأكل في قوله تعالى : " لا تأكلوا الربا" أخذ مال الربا للانتفاع به ، وإنما عبر عنه بالأكل لأن المقصود الأعظم من كسب المال ، وللتثنين على أكل الربا بأنه يدخل في جوفه السحت بدلا من الطيبات ^(٣) .

(١) التفسير الكبير ج ٩ ص ٣ ، التفسير الوسيط للدكتور / محمد سيد طنطاوى ج ٢ ص ٣٣٩ .

(٢) جامع البيان لابن جرير ج ٤ ص ٥٩ .
(٣) التفسير الوسيط لمجمع البحوث الإسلامية ج ١ ص ٦٥٥ الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٤ م .

(٤) في ظلال القرآن ج ٢ ص ٨٠٣ .

وليس قوله تعالى " أضعافاً مضاعفة " قيداً في التحرير ، أى ليس قيداً في تحريم الربا بهذه الحال وإياحته في غيرها ، وإنما هو لبيان ما كان عليه الحال في الجاهلية كما سيتضح بعد قليل .

ثم أمر - سبحانه - عباده بتقواه فيما نهاهم عنه ، لعلهم يفلحون " في الأولى وفي الأخرى .

ثم توعدهم بالنار وحذرهم منها فقال تعالى : " واتقوا النار التي أعدت للكافرين " .

قال القاشاني : ولا يخفى على الفطن ما في هذا من المبالغة في التهديد على الربا حيث أتى بـ (العل) في فلاح من انتقام ، ثم أ وعد عليه بالنار التي أعدت للكافرين ، مع كونهم مؤمنين .

وكان أبو حنيفة - رحمه الله - يقول : هذه أخواف آية في القرآن ، حيث أ وعد الله المؤمنين بالنار المعدة للكافرين إن لم ينتصروه في إجتثاب محارمه^(١) .

ولا شك أن في وصف النار بأنها أعدت للكافرين زجراً عظيماً ، ووعيده شديداً ، وفيه تبيه على أن الربا من الكبائر التي يستحق عليها الوعيد بالنار " .

شبهة وردتها

استدل بعض المنتسبين إلى العلم بهذه الآية الكريمة على أن الربا الذي حرمه الإسلام هو الربا الفاحش الذي يكون (أضعافاً مضاعفة) ، أما الربا القليل مثل ٦٠% ، ونحوه فلا يدخل في الربا المحرم .

وقد تصدى للرد على هؤلاء علماء أجلاء من الذين لهم قدم راسخة في علوم القرآن ، ومن هؤلاء العلماء:

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز - رحمه الله ، وذلك حيث يقول : إن الفئة التي تزعم أن الإسلام يفرق بين الربا الفاحش وغيره ، وهى فئة من المتعلمين الذين ليس لهم رسوخ قدم في علوم

القرآن - لم تكتف بأنها خالفت إجماع المسلمين في كل العصور ، ولا بأنها عكست الوضع المنطقى المعقول حيث جعل التشريع الإسلامي بعد أن تقدم إلى نهاية الطريق في إتمام مكارم الأخلاق يرجع على أعقابه ويتدلى إلى وضع غير كريم : بل أنها قلبت الوضع التاريخي إذ اعتبرت أن النص الثالث مرحلة نهائية ، بينما هو لم يكن إلا خطوة انتقالية في التشريع ، لم يختلف في ذلك محدث ، ولا مفسر ، ولا فقيه .

على أننا لو فرضنا المحال ووقفنا معهم عند هذا النص الثالث ، فهل نجد فيه ربحاً لقضيتهم في التفرقة ، بين الربا الذى يقل على رأس المال ، والربا الذى يزيد عليه أو يساويه ؟

كلا . فإنه قبل كل شيء لا دليل في الآية على أن كلمة الأضعاف شرط لابد منه في التحرير ، إذ من الجائز أن يكون ذلك عناية بذم نوع من الربا الفاحش الذى بلغ مبلغاً فاضحاً في الشذوذ عن المعاملات الإنسانية من غير قصد إلى توسيع الأحوال المسكوت عنها التي تقل عنده في هذه الشذوذ ، ومن جهة أخرى فإن قواعد العربية التي تجعل كلمة (أضعافاً) في الآية وصفاً للربا لا لرأس المال كما قد يفهم من تفسير هؤلاء الباحثين ، ولو كان الأمر كما زعموا لا يحرم الربا إلا ما بلغ ٦٠%^(١) من رأس المال ، بينما لو طبقنا القاعدة العربية على وجهها لتغير المعنى تغييراً تاماً ، بحيث لو افترضنا ربحاً قدره " واحد في ألف أو المليون " لصار بذلك عملاً محظوراً غير مشروع بمقتضى النص الذي يتمسكون به .

أما القول بأن العرب قبل الإسلام لم يكونوا يعرفون إلا الربا الفاحش الذى يساوى رأس المال أو يزيد عليه فإنه لا يصح إذا أغضمنا أعيننا بما لا يخصى من الشواهد التي نقلها أقدم المفسرين وأجردهم بالثقة ولقد كان الشعب العبرانى - الذى يعيش والشعب العربى فى صلة دائمة منذ القدم - يفهم من كلمة الربا كل زيادة على رأس المال ، قلت أو كثرت ، وهذا هو المعنى الحقيقى والأشتقاقى للكلمة ، أما تخصيصها بالربا

(١) ذلك لأن الربا الذى يكون أضعاف رأس المال (بصيغة الجمع) لابد أن يصل إلى ثلاثة أمثال رأس المال فإذا ضوّعت هذه الأضعاف الثلاثة كان ستة أمثاله ، وذلك ما لا نراه في معاملة أجشع المربّفين ، ولن نسمع به في تشريع سابق ، فيكون القرآن على رأيهما مختلفاً على جميع القوانين في هذا الشأن .

(١) تتوير الأذهان من تفسير روح البيان للشيخ إسماعيل حقي ج ١ ص ١٧٥ ، وغرائب القرآن وراغبات الفرقان للنيسابوري ج ٤ ص ٧٤ .

الفاحش فهو اصطلاح أوروبى حادث ، يعرف ذلك كل مطلع على تاريخ التشريع .

وبعد: ... أفلأ يكون من التناقض أن هذه الشريعة التي تضع الإحسان إلى الفقير في أبرز موضع من قانونها والتي تحت على إنتظار المعسر أو على ترك الدين له ، تعود فتأخذ منه بالشمال ما منحته باليمين، إذ تأذن للغنى بأن يطالبه ببعض الزيادة على الدين (١) . أ.هـ.

ويقول فضيلة الشيخ محمود شلتوت - رحمة الله - في تفسيره تحت عنوان : بطلان الاستدلال بالأية على إباحة الربا القليل : إن بعض الباحثين المولعين بتصحيح التصرفات الحديثة ، وتخريجها على أساس فقهى إسلامى ليعرفوا بالتجدد وعمق التفكير ، يحاولون أن يجدوا تخريجاً للمعاملات الربوية التي يقع التعامل بها في المصارف أو صناديق التوفير أو السندات الحكومية أو نحوها ، ويلتمسون السبيل إلى ذلك ، فمنهم من يزعم أن القرآن إنما حرم الربا الفاحش بدليل قوله تعالى "أضعافاً مضاعفة" ، فهذا قيد في التحرير لابد أن يكون له فائدة وإن كان الإتيان به عبثاً ، تعالى الله عن ذلك ، وما فائدته في زعمهم إلا أن يؤخذ بمفهومه وهو إباحة ما لم يكن أضعافاً مضاعفة من الربا .

وهذا قول باطل . فإن الله - سبحانه وتعالى - أتى بقوله: "أضعافاً مضاعفة" توبيخاً لهم على ما كانوا يفعلون ، وإيرازاً ل فعلهم السيء ، وتشهيراً به ، وقد جاء مثل هذا الأسلوب في قوله تعالى "ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا" (٢) .

فليس الغرض أن يحرم عليهم إكراه الفتيات على البغاء في حالة إرادتهن التحصن ، وأن يبيحه لهم إذا لم يردن التحصن ، ولكنه يبيح ما يفعلونه ويشهر به ، ويقول لهم : لقد بلغ بكم الأمر أنكم تكرهون فتياتكم على البغاء وهن يردن التحصن ، وهذا أفعى ما يصل اليه مولى مع مولاته

(١) الربا في نظر القانون الإسلامي ص ، تفسير المراغي ج ٣ ص ٦١ ، ٦٢ .
باختصار يسير .

(٢) الآية (٣٣) سورة النور .

، وكذلك الأمر في آية الربا ، يقول الله لهم : لقد بلغ بكم الأمر في استحلال أكل الربا أنكم تأكلونه أضعافاً مضاعفة فلا تفعلوا ذلك ، وقد جاء النهى في غير هذه الموضع مطلاً صريحاً ، ووعد الله بمحق الربا قل أو كثر ، ولعن أكله ومؤكله وكاتبته وشاهديه - كما جاء في الآثار - وأذن من لم يدعه بحرب الله وحرب رسوله ، واعتبره من الظلم الممقوت ، وكل ذلك ذكر فيه الربا على الإطلاق دون تقدير بقليل أو كثير (١) . أ.هـ

ويقول الشيخ محمد على الصابوني - في تفسير آيات الأحكام (٢) : يذهب بعض ضعفاء الإيمان (من مسلمي هذا العصر) إلى أن الربا المحرم إنما هو الربا الفاحش ، الذي تكون النسبة فيه مرتفعة ، ويقصد منه استغلال حاجة الناس ، أما الربا القليل الذي لا تتجاوز نسبته أثنتين أو ثلاثة في المائة فإنه غير محرم ، ويحتاجون على دعواهم الباطلة بأن الله تبارك وتعالى إنما حرم الربا إذا كان فاحشاً حيث قال تبارك وتعالى: (لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) فالنهى إنما جاء مشروطاً ومقيداً بهذا القيد وهو كونه مضاعفاً أضعافاً كثيرة ، فإذا لم يكن كذلك ، وكانت النسبة فيه يسيرة فلا وجه لترحيمه .

وللإجواب على ذلك نقول :

أولاً : إن قوله تعالى : (أضعافاً مضاعفة) ليس قيداً ولا شرطاً ، وإنما هو لبيان الواقع الذي كان التعامل عليه أيام الجاهلية ، كما يتضح من سبب النزول ، والتشريع عليهم بأن في هذه المعاملة ظلماً صارخاً وعدواناً مبيناً ، حيث كانوا يأخذون الربا مضاعفاً أضعافاً كثيرة .

ثانياً : إن المسلمين قد أجمعوا على تحرير الربا قليلاً وكثيره فهذا القول يعتبر خروجاً على الإجماع كما لا يخلو عن جهل بأصول الشريعة الغراء ، فإن قليل الربا يدعوى إلى كثيره ، فالإسلام حين يحرم الشيء يحرمه (كلياً) أخذنا بقاعدة (سد الذرائع) لأنه لو أباح القليل منه لجر ذلك إلى الكثير منه ، والربا كالخمر في الحرمة فهل يقول مسلم عاقل إن القليل من الخمر حلال ؟

(١) تفسير القرآن الكريم ص ١٥٠ ، ١٥١ .
(٢) تفسير آيات الأحكام ج ١ ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

ثالثاً : نقول لهؤلاء الجهلة (من أنصار المتعلمين) : أتؤمنون ببعض الكتاب وتکفرون ببعض " ؟ فلماذا تتحجون بهذه الآية على دعواكم الباطلة، ولا تقرعون قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (اتقوا الله وذرروا ما بقى من الربا) وقوله تعالى : (يمحق الله الربا ويربى الصدقات) هل في هذه الآيات ما يقيد الربا بالقليل أو الكثير أم فقط مطلق ؟ وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر (لعن رسول الله أكل الربا ، وموكله ، وكاتبته ، وشاهدية ، وقال لهم سواء) . فالربا محرم بجميع أنواعه بالنصوص القطعية ، والقليل والكثير في الحرمة سواء .^(١) .

النص الرابع : قوله تعالى - في سورة البقرة : " الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس " إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعدة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ، إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ، وأنقروا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم توفي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون .^(٢) .

هذه الآيات هي آخر ما نزل في شأن تحريم الربا ، وقد ذكر سبحانه - قبلها آيات تشتمل على بيان حالة فئة من المؤمنين المنافقين المستكتر المختلف فيه بالأمر المحقق المتفق عليه ، ولكنهم أوغلوا في باطفهم وبالغوا في تحليل الربا حيث جعلوه هو الأصل في الحال ، قال

صورة مشرقة مشرفة ، فناسب أن يذكر - هنا - فئة أخرى على الضد من هذه الفئة ، وهم الذين يأكلون الربا ، ويتعاملون به ، وهي صورة مظلمة مخزية .

يقول الحافظ ابن كثير - عند تفسيره لهذه الآيات : لما ذكر تعالى الأبرار المؤدين للنفقات المخرجين للزكوات المتفضلين بالبر والصدقات لذوى الحاجات والقرابات في جميع الأحوال والأوقات ، شرع في ذكر أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشبهات ، فأخبر عنهم يوم خروجهم من قبورهم وقيامهم منها إلى بعثهم ونشرورهم فقال : الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس " أي لا يقومون من قبورهم يوم القيمة إلا كما يقوم المصروع حال صرعيه وتخبط الشيطان له ، وذلك أنه يقوم قياماً منكراً ، ثم نقل - رحمة الله - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قوله : أكل الربا يبعث يوم القيمة مجنوناً يختنق ، ومن طريق ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه كان يقرأ : لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس يوم القيمة ".^(١) وهذا المعنى الذي ذكره ابن كثير - رحمة الله - ونقله عن بعض السلف هو الذي عليه جمهور المفسرين ، وقال ابن عطيه : المراد تشبيه المرابي في حرصه وتحركه في اكتسابه في الدنيا بالمخبط المصروع ، كما يقال لمن يسرع بحركات مختلفة : قد جن .

قال العلامة الألوسي - بعد أن نقل قول ابن عطيه : ولا يخفى أنه مصادمة لما عليه سلف الأمة ، وروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير داع سوى الاستبعاد الذي لا يعتبر في مثل هذه المقامات ".^(٢) . أ.هـ

وقوله "ذلك" إشارة ما ذكر من مبالغة يجعلهم الربا أصلاً والبيع فرعاً ، وكان الظاهر أن يقولوا : إنما الربا مثل البيع ، فيشبهوا الأمر المستكتر المختلف فيه بالأمر المحقق المتفق عليه ، ولكنهم أوغلوا في باطفهم وبالغوا في تحليل الربا حيث جعلوه هو الأصل في الحال ، قال

(١) روح المعاني ج ٣ ص ٤٩ .

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٢٦ .

(١) تراجع البحث القيمة التي كتبها العلامة (أبو الأعلى المودودي) عن الربا ، وعن أساس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة .^(٢)

(٢) الآيات (٢٧٥ - ٢٨١) .

صاحب الكشاف : فإن قلت : هلا قيل إنما الربا مثل البيع ، لأن الكلام في الربا لا في البيع ، فوجب أن يقال : إنهم شبهوا الربا باليبيع فاستحلوه ، وكانت شبهتهم أنهم قالوا : لو اشتري الرجل الشيء الذي لا يساوى إلا درهما بدرهماين ، فكذلك إذا باع درهما بدرهماين ، قلت : جيء به على طريق المبالغة ، وهو أنه قد بلغ من اعتقادهم في حل الربا أنهم جعلوه أصلا وقانعوا في الحل حتى شبهوا به البيع ^(١). هـ

وقوله تعالى : وأحل الله البيع وحرم الربا" يحتمل أن يكون من اعتراض الكفار حيث قالوا "إنما البيع مثل الربا". أى : فلم أحل هذا وحرم هذا ؟

ويحتمل أن يكون ردا عليهم ، ويكون اعتراضهم بحكم العقل ، والرد عليهم بحكم الشرع الذي لا معقب لحكمه ، وهذا الثاني ما عليه أكثر المفسرين ^(٢).

فالجملة الكريمة رد من الله تعالى عليهم وإنكار لتسويتهم ، بل لجعلهم الربا أصلا والبيع فرعا ، وبيانه : أولاً : أن ما ذكرتم قياس فاسد الوضع لأنه معارض للنص والقياس وعارضه النص باطل . وثانياً : أن بين الصورتين فرقا وهو أن من باع ثوبا بدرهماين فقد جعل الثوب مقابلة للدرهماين ، فلا شيء منها إلا وهو في مقابلته شيء من الثوب ، وأما إذا باع درهما بدرهماين فقد أخذ الدرهم الزائد بغير عوض ، ولا يمكن جعل الإمهال والانتظار ليس بمال حتى يكون في مقابلة المال ، والإسلام في سمو تشرعياته لا يجعل للإنتظار ثمنا لأنه أمر إنساني ، ونوع من أنواع المروءات . وثالثاً : فالنقدان (الذهب والفضة) إنما جعلهما الله - سبحانه - أساسا للتمويلات ، وثمنا للأشياء ولم يجعلهما سلعا يتجر فيها".

هذا وقد بين - سبحانه - أن من بلغه النبي عن الربا فانتهى عما حرم الله فله ما تعامل به فيما سلف ولا يسترد منه فقال : فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ... الخ".

(١) جزء من الآية (٩٥) سورة المائدة .

(٢) تفسير ابن كثير جـ ١ ، ص ٣٢٧ .

(٣) فتح القدير للشوكتاني جـ ١ ص ٢٦٦ .

(٤) ذكره الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب جـ ٣ ، ص ٩ وقال رواه ابن

ماجه والحاكم وقال : صحيح الاستناد .

(١) الكشاف المختصر جـ ١ ص ٣٢١ .

(٢) فتح الباري جـ ٨ ص ٥١ ، روح المعانى جـ ٣ ص ٥٠ .

قال ابن كثير : أى من بلغه نهى الله عن الربا فانتهى حال وصول الشرع إليه فله ما سلف من المعاملة لقوله : "عفا الله عما سلف" ^(١) ، وكما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم فتح مكة : وكل ربا في الجاهلية موضوع تحت قدمي هاتين ، وأول ربا أضع ربا عمى العباس" ، ولم يأمرهم برد الزيادات المأخوذة في حال الجاهلية بل عفا عما سلف كما قال "فله ما سلف وأمره إلى الله" ^(٢) أ.هـ

أما من عاد إلى الربا بعد التحريم فقد توعده الله بالوعيد الشديد فقال : "من عاد" أى : إلى أكل الربا والمعاملة به "فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون" والإشارة إلى من عاد ، وجمع أصحاب باعتبار معنى من ، وقيل : إن معنى (من عاد) وهو أن يعود إلى القول بأنما البيع مثل الربا ، وأنه يكفر بذلك فيستحق الخلود ، وعلى المعنى الأول يكون الخلود مستعارا على معنى المبالغة ، كما تقول العرب : ملك خالد أى : طويل البقاء ، والمصير إلى هذا التأويل واجب للأحاديث المتواترة القاضية بخروج الموحدين من النار ^(٣) .

وقد بين - سبحانه - أن الربا وإن كان زيادة في الحال إلا أنه نقصان في الحقيقة ، وأن الصدقة وإن كانت نقصانا في الصورة إلا أنها زيادة في المعنى ، وذلك حيث يقول : "يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم" . والمحق في اللغة : محو الشيء والذهب به أو انتقامه ، ومنه محاق القمر . ومحق الربا يكون في الدنيا والآخرة ، أما في الدنيا فلما يأتي :

أولاً : لأن الغالب في المرابي وإن كثر ماله أن تؤول عاقبته إلى الفقر والدمار ، كما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم : قال : إن الربا وإن كثر فعقابه إلى قل ^(٤) .

ثانياً: أن الذين تؤخذ أموالهم بسبب الربا يبغضون المرابي ويقصدونه بالأذى عند غفلته ويسلبون أمواله وكل ذلك يؤدي إلى المحق والدمار وإن طال الزمان .

ثالثاً: أنه يحبب إليه التعامل بالمقامرات وأنواع المعاملات الخطرة وفي الغالب يقول أمره إلى الخسران .

وما في الآخرة فلما يأتي :

أولاً : ما روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما ، أنه قال معنى هذا المحق أنه لا يقبل منه صدقة ولا حجا ولا جهادا ولا صلة رحم .

ثانياً: لأن مال الدنيا لا يبقى عند الموت ، وتبقى التبعات والعقوبات ، وهذه هي الخسارة الكبرى .

وما اربى الصدقات فيكون في الدنيا والآخرة ، أما في الدنيا فلما يأتي :

أولاً: أن من كان الله كان الله له ، وقد ورد في الصحيح أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان ، فيقول أحدهما : اللهم أعط منقا خلفا ، ويقول الآخر ، اللهم أعط ممسكا تفا (١) .

ثانياً : أنه يزداد كل يوم في جاهه وذكره الجميل ويميل القلوب إليه واطمئنان النفوس إليه ، وذلك أفضل من المال .

ثالثاً: أن محبة الناس له تجر إلى معاونته في كثير من معاملاته ، وقضاء مصالحه ، فتفتح له أبواب الخيرات .

وما في الآخرة : فلما روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم : ما تصدق أحد بصدقة من طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمنيه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل ، كما يربى أحدكم فلوه أو فصيله (٢). أ.هـ

(١) فتح الباري جـ ٣ ص ٣٥٧ كتاب الزكاة ، باب : فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى .. الآيات .

(٢) سبق تخرجه ، وانظر : التفسير الكبير جـ ٧ ص ١٠٢ ، تفسير آيات الأحكام للسايس جـ ١ ص ١٦٤، ١٦٥ .

وقوله تعالى : والله لا يحب كل كفار أئم " معناه أنه سبحانه - لا يرضى عن كل من كان شأنه ستر النعمة وجودها والأنهماك في ارتکاب الآثام ، ومناسبة ختم هذه الآية بهذه الصفة - كما قال ابن كثير : هي أن المرابي لا يرضى بما قسم الله له من الحلال ، ولا يكتفى بما شرع له من الكسب المباح ، فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة ، فهو جحود لما عليه من النعمة ، ظلوم آثم يأكل أموال الناس بالباطل (١) .

قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوه فاذنوا بحرب من الله ورسوله الآية .

سبب نزول الآية :

ذكر الحافظ بن كثير - رحمة الله : إن هذه الآيات نزلت في بنى عمرو بن عمير من تقييف وبنى المغيرة من بنى مخزوم كان بينهم ربا في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام ودخلوا فيه طلبت تقييف أن تأخذه منهم فتشاوروا ، وقالت بنو المغيرة : لا نؤدي الربا في الإسلام ، فكتب في ذلك عتاب ابن أسيد نائب مكة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنزلت هذه الآيات ، فكتب بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليه فقالوا : ننوب إلى الله ونذر ما بقى من الربا (٢) .

وقوله تعالى : اتقوا الله وذرروا ما بقى من الربا " أى أخشوا الله في الربا لأن فيه إبطال حكمته تعالى في خلق الأموال " وذرروا ما بقى من الربا " أى اتركوا ما كان لكم في ذمة القوم من الزيادة المحرمة " إن كنتم مؤمنين على الحقيقة ، فيبين - سبحانه - أن الربا والإيمان لا يجتمعان (٣) .

(١) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٣٣١ .

(٢) تفسير ابن كثير جـ ١ ص ٣٣٠ .

(٣) محسن التأويل للقاسمي جـ ١ ص ٧١٣ .

ثم قال تعالى : "فَبَنْ لَمْ تَفْعُلُوا أَيْ لَمْ تَرْكُوا مَا بَقِيَ مِنَ الْرِّبَا" فَأَذْنَوْا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَيْ : عَقَابٌ شَدِيدٌ مِنْ نَوْعِ الْحَرْبِ ، رَوَى عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : فَأَذْنَوْا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَيْ : اسْتَيْقَنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى عَنْهُ : قَبَنْ لَمْ تَفْعُلُوا فَأَذْنَوْا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ" قَالَ : فَمَنْ كَانَ مَقِيمًا عَلَى الرِّبَا لَا يَنْزَعُ عَنْهُ كَانَ حَقًا عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَبِّهَ فَبَنْ نَزَعَ وَإِلَّا ضَرَبَ عَنْهُ" (١) .

قال أبو بكر الحصاص : وكذلك ينبغي أن يكون حكم سائر المعاشي التي أ وعد الله عليها بالعقاب إذا أصر الإنسان عليها وجاهر بها، فإن كان ممتنعاً حورب عليها هو ومن معه وقتلوا حتى ينتهوا ، وإن كانوا غير ممتنعين عاقبهم الإمام بمقدار ما يرى من العقوبة ، وكذلك حكم من يأخذ أموال الناس من المسلمين الظلمة كقطع الطريق (٢) .

ثم بين - سبحانه - ما يجب عليهم فعله عند التوبة من الربا فقال: "وَإِنْ تَبَتْ فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ أَيْ بِأَذْنِ الْزِيَادَةِ ،" وَلَا تَظْلِمُونَ أَنْتُمْ بِضَيْاعِ رُؤُسِ أَمْوَالِكُمْ .

ثم حث - سبحانه - على إنتظار المعسر فقال: وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون". والعسرة : إسم من الإعسار وهي الحالة التي يتعرّض فيها وجود المال، والنظرية : اسم للتأخير والتأجيل ، والميسرة : مصدر بمعنى اليسر وهي الغنى ، وقرأ نافع - بضم السين ، والباقيون - بفتحها (٣) .

وهناك أحاديث كثيرة تحض على إنتظار المعسر أو التجاوز عنه منها قوله - صلى الله عليه وسلم - : من نفس عن غريميه أو محاشه كأن في ظل العرش يوم القيمة (٤) .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٠ .

(٢) أحكام القرآن ج ١ ص ٥٦٠ .

(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٩٢ ، تفسير آيات الأحكام ج ١ ص ١٦٨ .

(٤) مسندي الإمام أحمد ج ٥ ص ٣٠٠ .

وفي الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : كان رجل يداين الناس ، فكان يقول لفتاه : إذا أتيت معسراً فتجاوز عنه لعل الله أن يتجاوز عنك ، فلقي الله فتجاوز عنه (١) إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

وقد ختم سبحانه وتعالى آيات الربا بقوله : "وَاتَّقُوا يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوْفَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسْبَتْ وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ" .

وهي آخر آية نزلت من القرآن وفيها التذكير باليوم الآخر وما فيه من حساب وجزاء وهو يؤذن بالختام ، فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما : "قال : آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم : واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله" ولا يعارض هذا مع ما ورد عنه في الصحيح من أن آخر آية نزلت آية الربا لأن المراد بهذا - كما قال ابن حجر - أن هذه الآية هي ختام الآيات التي نزلت في شأن الربا إذ هي معطوفة عليهم" (٢) .

وقد جمع السيوطي بين هذين القولين وما ورد من أن آين الدين هي آخر ما نزل بقوله : "ولا منفأة عندي بين هذه الروايات في آية الربا واتقوا يوماً وآية الدين لأن الظاهر أنها نزلت دفعه واحدة ولأنها في قصة واحدة فأخبر كل واحد عن بعض ما نزل بأنه آخر وذلك صحيح" (٣) .

هذا والمتأمل في هذه الآيات التي وردت في موضوع الربا يجد أنها قد حذرت منه أشد التحذير وتوعدت عليه بأشد العقوبة قال بعض العلماء : من تأمل هذه الآيات وما اشتملت عليه من عقوبة أهل الربا ومستحلبيه، أكبر جرمه وإئمه . فقد ترتب عليه قيامهم في المحشر مخلبين وتخليدهم في النار ونفيهم بالكفر ، وال الحرب من الله ورسوله واللعنة . وكذا الذم والبغض وسقوط العدالة وزوال الأمانة ، وحصول اسم الفسق والقسوة والغلوطة ودعاء من ظلم بأخذ ماله على طالمه . وذلك سبب لزوال

(١) مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٠٠ كتاب المسافة ، باب : إنتظار المعسر .

(٢) فتح الباري ج ٨ ص ٥٣ والإتقان في علوم القرآن للسيوطى ج ١ ص ٣٦ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٦ .

ثم قال تعالى : "فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا" أى لم تتركوا مابقى من الربا "فَأَذْنُوا بحرب من الله ورسوله" أى : عقاب شديد من نوع الحروب ، روى عن ابن عباس قال : فاذنوا بحرب من الله ورسوله "أى : استيقنوا بحرب من الله ورسوله" ، وفي رواية أخرى عنه : قابن لم تفعلا فاذنوا بحرب من الله ورسوله " قال : فمن كان مقينا على الربا لا ينزع عنه كان حقا على إمام المسلمين أن يستتبه قابن نزع وإلا ضرب عنقه" (١) .

قال أبو بكر الحصاص : وكذلك ينبغي أن يكون حكم سائر المعاصي التي أوعد الله عليها بالعقاب إذا أصر الإنسان عليها وجاهر بها، فإن كان ممتنعا حورب عليها هو ومتبعه وقوتلوا حتى ينتهوا ، وإن كانوا غير ممتنعين عاقبهم الإمام بمقدار ما يرى من العقوبة ، وكذلك حكم من يأخذ أموال الناس من المتسلطين الظلمة كقطع الطريق (٢) .

ثم بين - سبحانه - ما يجب عليهم فعله عند التوبة من الربا فقال : "وَإِنْ تَبَتْ فَلَكُمْ رُؤوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تُظْلَمُونَ" أى بأخذ الزيادة ، " وَلَا تُظْلَمُونَ" أنت بضياع رؤوس أموالكم .

ثم حث - سبحانه - على إنظار المعاشر فقال : وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون". والعسرة : إسم من الإعسار وهي الحالة التي يتعرّض فيها وجود المال ، والنظرة : اسم للتأخير والتاجيل ، والميسرة : مصدر بمعنى اليسر وهي الغنى ، وقرآنافع - بضم السين ، والباقيون - بفتحها (٣) .

وهناك أحاديث كثيرة تحض على إنظار المعاشر أو التجاوز عنه منها قوله - صلى الله عليه وسلم - : من نفس عن غريميه أو محا عنه كان في ظل العرش يوم القيمة (٤) .

وفي الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : كان رجل يداين الناس ، فكان يقول لفتاه : إذا أتيت معسرا فتجاوز عنه لعل الله أن يتتجاوز عنك ، فلقى الله فتجاوز عنه (١) إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

وقد ختم سبحانه وتعالى آيات الربا بقوله : "وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوْفَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ" .

وهي آخر آية نزلت من القرآن وفيها التذكير باليوم الآخر وما فيه من حساب وجزاء وهو يؤذن بالختام ، فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما : "قال : آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم : واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله" ولا يعارض هذا مع ما ورد عنه في الصحيح من أن آخر آية نزلت آية الربا لأن المراد بهذا - كما قال ابن حجر - أن هذه الآية هي ختام الآيات التي نزلت في شأن الربا إذ هي معطوفة عليهم (٢) .

وقد جمع السيوطي بين هذين القولين وما ورد من أن آين الدين هي آخر ما نزل بقوله : "ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا واتقوا يوماً وآية الدين لأن الظاهر أنها نزلت دفعه واحدة ولأنها في قصة واحدة فأخبر كل واحد عن بعض ما نزل بأنه آخر وذلك صحيح" (٣) .

هذا والمتأمل في هذه الآيات التي وردت في موضوع الربا يجد أنها قد حذرت منه أشد التحذير وتوعّدت عليه باشد العقوبة قال بعض العلماء : من تأمل هذه الآيات وما اشتملت عليه من عقوبة أهل الربا ومستحلبيه، أكبر جرمه وإيمه . فقد ترتب عليه قيامهم في المحشر مخبلين وتخليدتهم في النار ونفيهم بالكفر ، وال الحرب من الله ورسوله واللعنة . وكذا الذم والبغض وسقوط العدالة وزوال الأمانة ، وحصول اسم الفسق والقصوة والغلظة ودعاء من ظلم بأخذ ماله على طالمه . وذلك سبب لزوال

(١) مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٠٠ كتاب المساقة ، باب : إنظار المعسر.

(٢) فتح الباري ج ٨ ص ٥٣ والإتقان في علوم القرآن للسيوطى ج ١ ص ٣٦ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٦ .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٣٠ .
(٢) أحكام القرآن ج ١ ص ٥٦٠ .

(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٩٢ ، تفسير آيات الأحكام ج ١ ص ١٦٨ .

(٤) مسنـ الإمام أحمد ج ٥ ص ٣٠٠ .

الخير والبركة . فما أقبح هذه المعصية وأزيد فحشاً وأعظم ما يترتب من العقوبات عليها (١) .

وقد شرح رسول الله صلى الله عليه وسلم ما طوى التصریح به في تلك الآيات من العقوبات والقبائح الحاصلة لأهل الربا في أحاديث كثيرة . فمنها :

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : اجتبوا السبع الموبقات (أى المهنكات) قالوا : يا رسول الله وما هن؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقدف المحسنات المؤمنات الغافلات (٢) .

٢ - وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم : رأيت الليلة رجلين أتياني فأخر جانى إلى أرض مقدسة . فانطلقا حتى أتينا على نهر من دم . فيه رجل قائم . وعلى شط النهر رجل بين يديه حجارة . فأقبل الرجل الذي في النهر ، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه فرده حيث كان ، فجعل كلما جاء ليخرج رمي في فيه بحجر فيرجع كما كان . فقلت : ما هذا الذي رأيته في النهر ؟ قال : أكل الربا (٣) .

٣ - وعن جابر ابن عبد الله قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه . وقال : هم سواء (٤) .

٤ - وعن أبي هريرة أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا فإن لم يأكله أصابه من بخاره وفي رواية أصابه من غباره (٥) .

(١) محسن التأويل ، ج ٣ ص ٧١٦ .
(٢) مسلم بشرح النووي ، ج ٢ ص ٨٣ كتاب الإيمان ، باب : أكبر الكبائر .
(٣) فتح الباري ، ج ٤ ص ٢٦٨ كتاب البيوع ، باب : أكل الربا وشاهد
وكاتبه .

مسلم بشرح النووي ، ج ٢ ص ٥٣ ، كتاب المساقاة - باب الربا ، سنن الترمذى ج ٢ ص ٢٦ ، كتاب المساقاة - باب الربا ، سنن حدیث حسن صحيح .

خامساً: الربا في الشرائع السماوية السابقة

بنيت فيما سبق أن الإسلام يحرم الربا تحريراً مبايناً، وسألين هنا - بعون الله وتوفيقه - أن الشرائع السماوية السابقة سواء في تحريم الربا، وذلك من خلال تلك النصوص التي وردت في الكتاب المقدس بعهدية القديم (التوراة) والجديد (الإنجيل) والتي تدل على أن الربا كان محظياً في هاتين الشرعيتين ، الأمر الذي يدل على أن الإسلام لم يكن بدعاً في هذا التحرير ، وإليك تلك النصوص :

أولاً : نصوص العهد القديم :

جاء في سفر الخروج ، الإصلاح الثاني والعشرون ، الآية (٢٥)

قول رب : إن أقرضت فضة لشعبى الفقير فلا تكون له كالمرابي ، لا تضعوا عليه ربا".

وفي سفر اللاويين ، الإصلاح الخامس والعشرون ، الآية (٣٥) : وإذا أفتقر أخوك وقصرت يده عندك فأعوضه غريباً أو مستوطناً فيعيش معك (٣٦) لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل أخش إلهك فيعيش أخيك معك (٣٧) فضتك لا تعطه بالربا وطعمك لا تعطه بالرابحة .

وفي سفر التثنية ، الإصلاح الثالث والعشرون ، الآية (١٩) : لا تفرض أخاك بربا ربا فضه ، أو ربا طعام ، أو ربا شيء مما يقرض بالربا (٢٠) للأجنبي نفرض بربا ولكن لا أخيك لا تفرض بربا لكى يباركك رب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك .

وهذا النص : "للأجنبي تفرض ربا" هو بلا شك من تحرير اليهود للتوراة التي أنزلها الله على موسى ، عليه السلام ، وذلك لأن الربا حرام من أي إنسان ، لأنه ظلم ، والظلم لا يحل في شخص ويحرم في غيره ، وأيضاً فإن هناك نصوصاً في التوراة - لم يفطنوا لترجمتها - جاء فيها النهي عن الربا مطلقاً ليس مقيداً بشعب إسرائيل .

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٣٩ كتاب البيوع .

لَكَى يَسْتَرِدُوا مِنْهُمُ الْمِثْلُ ، أَحْبَوَا أَعْدَاءَكُمْ ، أَحْسَنُوا وَأَفْرَضُوا وَأَنْتُمْ لَا تَرْجُونَ شَيْئًا ، فَيَكُونُ أَجْرُكُمْ عَظِيمًا.

وَقَدْ أَجْمَعَ رِجَالُ الْكَنِيسَةِ وَرَؤْساؤُهُمْ كَمَا أَنْتَفَتْ مَجَامِعُهَا عَلَى أَنْ هَذَا التَّعْلِيمُ الصَّادِرُ مِنَ السَّيِّدِ الْمُسِيحِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْدُ تَحْرِيمًا قَاطِعًا لِلتَّعْمَلِ بِالرِّبَا حَتَّى أَنَّ الْأَبَاءَ الْيَسُوعِيِّينَ الَّذِينَ يَتَهَمَّونَ بِالْمِيلِ إِلَى التَّرْخُصِ وَالْتَّسَامِحِ فِي مَطَالِبِ الْحَيَاةِ وَرَدَتْ عَنْهُمْ فِي شَأنِ الرِّبَا عَبَارَاتٍ صَارِمَةً مِنْهَا قَوْلُ سُكُورِبَارِ : إِنَّ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الرِّبَا لَيْسَ مُعْصِيَةً يَعْدُ مَلْحَداً خَارِجاً عَنِ الدِّينِ . وَقَوْلُ الْأَبِ يُونِيِّ : إِنَّ الْمَرَابِيبِ يَفْقَدُونَ شَرْفَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَيَسُوا أَهْلَالَ لِلْتَّكْفِينَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ .

وَقَدْ أَفَرَّ هَذِهِ النَّظَرَةُ الْدِينِيَّةُ الْقَانُونَ الْمَدْنِيَّ الْأُورُوبِيَّ فِي سَنَةِ ١٧٨٩ (مَرْسُومُ أَكْسَ لِاشَّابِيلِ) وَبِقِيَّتْ هِيَ الْمَذَهَبُ الْوَحِيدُ فِي أُورُبا طَوَالِ الْقَرْوَنِ الْوَسْطَى ، وَلَكِنَّهَا بَدَأَتْ تَنَقُّدُ مَنَاعَتْهَا شَيْئًا فَشَيْئًا مِنْذِ عَصْرِ النَّهْضَةِ عَلَى اثْرِ الإِعْتَرَاضَاتِ الْمُتَكَرِّرَةِ الَّتِي وَجَهَتْ إِلَيْهَا بَيْنِ الْقَرْنَيْنِ السَّادِسِ عَشَرَ وَالثَّامِنِ عَشَرَ مِنْ عَهْدِ (كَالْفَانِ) إِلَى (مُونْتُسْكِيُّو) وَكَانَ لِذَلِكَ مَظْهَرًا عَلَى وَتَشْرِيعِيِّ ، أَمَّا الْعِلْمِيُّ فَهُوَ أَنْ بَعْضُ الْمُلُوكُ وَالرَّؤْسَاءِ الْدِينِيِّينَ بَدَأُوا بِجَتِيرَيْنَ عَلَى اِنْتِهَاكِ هَذِهِ التَّحْرِيمِ عَلَيْنَا ، وَأَمَّا الْمَظَهُرُ التَّشْرِيعِيُّ فَهُوَ أَنَّهُ مِنْذَ آخِرِ الْقَرْنِ السَّادِسِ عَشَرَ سَنَةَ ١٥٩٣ مَ وَضَعَ اسْتِنْتَاءً لِهَذَا الْخَطَرِ فِي أَمْوَالِ الْقَاصِرِينَ فَصَارَ يَبْاحُ تَشْمِيرَهُمَا بِإِذْنِ مِنْ الْفَاسِدِ (١) أ.هـ.

سادساً : وسائل معالجة الربا والقضاء عليه

مِنْ مَزاِيَا إِسْلَامِ الْحَنِيفِ أَنَّهُ لَمْ يَحْرِمْ شَيْئًا إِلَّا وَأَوْجَدَ لَهُ الْبَدِيلَ الَّذِي يَغْنِي عَنْهُ ، وَيَأْخُذُ بِحِزْبِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَقْعُوا فِي الْمُحْرَمِ ، فَعِنْدَمَا حَرَمَ شَرْبُ الْخَمْرِ مُثْلًا أَحْلَ مَا سَوَاهَا مِنَ الْعَصَائِرِ وَغَيْرِهَا مَا لَا يَكُونُ فِيهِ شَبَهَةُ حِرَامٍ ، وَعِنْدَمَا حَرَمَ الرِّبَا أَبَاحَ الْبَيْعَ وَالْتَّجَارَةَ فِي الْأَمْوَالِ الْمُبَاحَةِ وَأَنْوَاعِ الْمُضَارَبَةِ ، وَهَذَا فَلَمْ يَرْهَقِ الْمُسْلِمَ مِنْ أَمْرِهِ عَسْرًا وَلَمْ يَكُفِّهِ شَطَطاً ، وَإِنَّمَا أَوْجَدَ لَهُ الْحَلُولُ وَشَرْعُ الْوَسَائِلِ الَّتِي مِنْ شَأنِهَا الْقَضَاءُ عَلَى الْرِبَحِ وَالْتَّجَافِيِّ عَنْهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

(١) الْرِبَاحُ فِي الْقَانُونِ إِسْلَامِيٍّ صِ ٥ وَمَابَعْدُهَا .

قَالَ صَاحِبُ تَفْسِيرِ الْمَنَارِ : وَنَحْنُ لَا نَسْلِمُ أَنَّهُ هُوَ نَصُّ التَّوَارِةِ الَّتِي كَتَبَهَا مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِأَنَّ نَسْخَةَ مُوسَى فَقَدَتْ بِالْجَمَاعِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَهَذِهِ الَّتِي عِنْهُمْ قَدْ كَتَبَتْ بَعْدَ السَّبْيِ ، وَبَثَتْ تَحْرِيفَهَا بِالْشَّوَاهِدِ الْكَثِيرَةِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ عِبَارَةَ : " وَلِلْأَجْنَبِيِّ تَقْرِضُ بِرَبِّهِ " قَدْ أَخْذَهَا الَّذِي كَتَبَ التَّوَرَةَ - عَزْرَا أَوْ غَيْرَهُ - مِنْ مَفْهُومِ الْأَخِ لِأَنَّهُ كَتَبَ مَا حَفِظَ مِنْهَا بِالْمَعْنَى ، وَهَذَا مِنْ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ بِهِ جَمِيعُ عُلَمَاءِ الْأَصْوَلِ إِذَا كَانَ مَفْهُومُ الْأَقْبَابِ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَنْبَيَاهُمْ قَدْ أَطْلَقُوا ذَمَّ الرِّبَا وَالنَّهِيِّ عَنْهُ إِطْلَاقًا فَلَمْ يَقِيدُهُ بِشَعْبِ إِسْرَائِيلَ وَلَا بِأَخْوَتِهِمْ ، كَتَبُوا دَادِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ : فِي الْمَزَمُورِ الْخَامِسِ عَشَرَ : فَضْلَةٌ لَا يَعْطِيهَا بِالرِّبَا وَلَا يَأْخُذُ الرَّشْوَةَ مِنَ الْبَرِيءِ " ، وَكَتَبُوا سَلِيمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي سَفَرِ الْأَمْثَالِ (الْفَصْلُ ٢٨) الْفَقْرَةُ ٨) : الْمُكْثُرُ مَالَهُ بِالرِّبَا وَالْمَرَابِحَةُ فَلَمَنْ يَرْحَمَ الْفَقَرَاءَ يَجْمِعُهُ .

وَقَوْلُ حَزَقِيَّالِ مَا أَوْحَاهُ إِلَيْهِ الرَّبُّ فِي صَفَاتِ الْبَارِ : (الْإِصْحَاحُ الثَّامِنُ عَشَرُ ، الآيَةُ ٧ وَمَابَعْدُهَا) : بَلْ بَذَلَ خَبْرَهُ لِلْجَوْعَانِ، وَكَسَا الْعَرِيلَنِ، وَلَمْ يَعْطِ بِالرِّبَا وَلَمْ يَأْخُذْ مَرَابِحَةً " ، وَشَرْعَةُ هُولَاءِ الْأَنْبَيَاءِ هِيَ التَّوَرَةُ ، فَلَا بدَ أَنْ يَكُونُوا أَخْذُوا إِطْلَاقَ تَحْرِيمِ الرِّبَا (١) أ.هـ . أَقُولُ : وَمَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ التَّفْرِقَةِ بَيْنِ الْيَهُودِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ تَحْرِيفَاتِهِمْ - أَيْضًا - مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ النَّعِيِّ عَلَيْهِمْ بِأَخْذِهِمِ الرِّبَا وَقَدْ نَهَا عَنْهُ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : فَبَطَلَمْ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حِرْمَانًا عَلَيْهِمْ طَيَّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نَهَا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (٢) .

ثَالِثًا : نَصُوصُ الْعَهْدِ الْجَدِيدِ :

جَاءَ فِي نَصُوصِ الْعَهْدِ الْجَدِيدِ مَا يَدْلِلُ عَلَى حِرْمَةِ الرِّبَا أَيْضًا ، فَفِي إِنْجِيلِ لُوقَى ، الْإِصْحَاحُ السَّادِسُ الآيَةُ ٣٤ وَمَابَعْدُهَا نَجَدَ : إِنَّ أَفْرَضْتُمُ الْذِينَ تَرْجُونَ أَنْ تَسْتَرِدُوا مِنْهُمْ فَأَيُّ فَضْلٍ لَكُمْ ، فَإِنَّا الْخَطَّاءُ يَقْرَضُونَ الْخَطَّاءَ

(١) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ جِ ٦ صِ ٦٢ ، تَحْرِيمُ الرِّبَا تَنْظِيمُ اقْتَصَادِيِّ لِلشِّيخِ مُحَمَّدِ أَبُو زَهْرَةِ صِ ١٢ ، ١٣ .

(٢) الْآيَتَانِ (١٦٠ ، ١٦١) سُورَةُ النِّسَاءِ .

الزكاة: وهي أهم وسيلة في القضاء على الربا ، فإن في إخراجها وإعطائها لمستحقها سداً لحاجة المحتاجين الذين نصت عليهم الآية القرآنية: إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عظيم حكيم (١) .

القرض الحسن: وهو من أهم وسائل القضاء على الربا - أيضاً، فيبدلاً من أن يقرض المسلم ماله بفائدة يعجز عن سدادها كأهل المستدين ، رغب الإسلام في القرض الحسن بالوعد الكريم والجزاء الأولي ، كما قال تعالى : من ذا الذي يفرض الله فرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة... الآية (٢) .

ولم يكتف الإسلام بهذا بل أمر بإنتظار المعاشر ريثما يزول إعساره كما قال تعالى - في الآيات التي سبق شرحها: " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون " (٣) .

التعاون في مختلف دروب الحياة كما قال تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان (٤) ، ففضل هذا التعاون الذي أمرنا الله تعالى به يعيش المجتمع سعيداً بعيداً عن مخاطر الربا والوقوع في أحواله .

سابعاً: الخاتمة

بعد أن انتهيت - بعون الله تعالى - من هذا البحث أذكر هنا أهم النتائج التي يمكن أن تستخلص منه ، وذلك فيما يلى :

- ١ أن الإسلام حرم الربا بكل أنواعه تحريمًا قاطعًا لا يحتمل التأويل.
- ٢ أن تحريم الربا من بأربعة مراحل مثل الخمر ، وذلك جرياً على سنة التدرج في التشريع الإسلامي .

(١) سورة التوبة، ٦٠

(٢) الآية (٢٤٥) سورة البقرة .

(٣) الآية (٢٨٠) سورة البقرة .

(٤) الآية (٢) سورة المائدة .

- ٣ - أن قليل الربا وكثيره في الحرمة سواء ولذا فإن قول من قال إن الإسلام لم يحرم إلا الربا الفاحش قول باطل لا يعتد به .
- ٤ - أن الربا جريمة اجتماعية خطيرة لأنه يؤدي إلى العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع .
- ٥ - أن المراد بأكل الربا جميع التصرفات ، وعبر عن ذلك بـأأكل لأنَّه الغرض الرئيسي وغيره من الأغراض تبع له .
- ٦ - أن الربا من الكبائر التي توعّد الشارع الحكيم عليها بأشد العذاب .
- ٧ - لعن أكل الربا ومؤكله وكل من تعاون فيه بكتابة أو شهادة .
- ٨ - أن الربا كان محرماً في الشرائع السماوية السابقة ، وأن ما جاء في التوراة مما يدل على تحريمها على بعض الناس دون البعض إنما هو من تحريف اليهود لنصوص التوراة .
- ٩ - أن الربا ليس بضرورة ، فلا يوجد نص واحد من كتاب أو سنة يدل على أنه قد يكون ضرورة في أي وقت من الأوقات بل آدن الله فاعله بالحرب .
- ١٠ - أن وسائل معالجة الربا والقضاء عليه كثيرة ومن أهمها إخراج الزكاة التي تسد حاجة الكثيرين من أفراد المجتمع ، إلى غير ذلك من النتائج .

والله - سبحانه وتعالى - أسأل أن يرزقنا صالح العمل وعمل الصالح ، وأن يجنّبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم إنه على ما يشاء قادر ، وبالإجابة جدير ، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ثُبَّت المَرْاجِعُ

- ٤ - التفسير الوسيط لجنة من العلماء إشراف مجمع البحوث الإسلامية،
الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.
- ٥ - تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد على السايس طبعة صبيح الطبعة
الأولى سنة ١٩٥٣ م.
- ٦ - تفسير القرآن الكريم الأجزاء العشرة الأولى للشيخ محمود شلتوت
طبعه دار الشروق ، الطبعة العاشرة سنة ١٩٨٣ م.
- ٧ - تفسير النسفي للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي طبعة
الحلبي .
- ٨ - تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن طبعة دار الريان للتراث.
- ٩ - التعريفات للإمام الجرجاني ، طبعة المطبعة الخيرية ، الطبعة
الأولى.
- ١٠ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبعين المثانى للألوس
طبعه الطباعة المينيرية / بيروت .
- ١١ - روائع البيان فى تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد على الصابونى
الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧ م نشر مكتبة الغزالى .
- ١٢ - الربا فى القانون الإسلامى للأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز .
- ١٣ - السبعة فى القراءات لأبن مجاهد طبعة دار المعارف بتحقيق
الدكتور شوقي ضيف .
- ١٤ - سنن الترمذى طبعة الحلبي بتحقيق / أحمد محمد شاكر.
- ١٥ - سنن أبي داود طبعة الحلبي الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣ م.
- ١٦ - سنن النساءى .
- ١٧ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى للحافظ ابن حجر العسقلانى
طبعه دار الريان للتراث .
- ١٨ - فتح القدير للشوكانى .
- ١٩ - في ظلال القرآن للأستاذ سيد قطب طبعة دار الشروق .
- ٢٠ - القاموس المحيط للفيروز آبادى .

- الكتاب المقدس نشر جمعية التوراه الأمريكية . - ٣١
- الكافل للزمخشري طبعة مطبعة الاستقامة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ م . - ٣٢
- كتاب الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري طبع مطبعة دار المأمون . - ٣٣
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ م . - ٣٤
- مسلم بشرح النووي طبعة المطبعة المصرية . - ٣٥
- المصباح المنير للعلامة أحمد بن محمد الفيومي طبع المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٢ م . - ٣٦
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني طبعة الحلبي بتحقيق محمد سيد كيلاني ، الطبعة الأخيرة سنة ١٩٦١ م . - ٣٧
- الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ١٩٩٢ م . - ٣٨
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني طبعة الحلبي . - ٣٩